المحاضرة الثالثة

الوحدة رقم3: التنظيم الاداري البيزنطي لبلاد المغرب

1. الإدارة البيزنطية لبلاد المغرب في عهد الإمبراطور جوستينيان
   1. الإدارة المركزية:
   2. الإدارة الجهوية

2. التقسيم الإداري البيزنطي لبلاد المغرب في عهد جوستينيان

- مقاطعة طرابلس (la provincial tripolitana – tripolis)

- مقاطعة البيزاكينا (la provincia byzacena – byzacium)

-- مقاطعة البروقنصلية أو زغوان (la provincia zeugitana / zeugi-carthago)

- مقاطعة نوميديا (la provincia numidia)

- مقاطعة موريطانيا (provinciae mauretaniae**)**

3. الحاكم العام في بلاد المغرب واختصاصاته

4. حكام الولايات ومهامهم

5. التنظيم الإداري لبلاد المغرب في عهد خلفاء جوستينيان

1- الإدارة البيزنطية لبلاد المغرب في عهد الإمبراطور جوستينيان :

بعد تجسيد الاحتلال العسكري البيزنطي والقضاء على الاحتلال الوندالي في المغرب القديم وبسط النفوذ البيزنطي في المنطقة، سعى الإمبراطور جوستنيان إلى التوسع ومحاولة الوصول في ذلك إلى الحدود الرومانية القديمة ، ولتجسيد ذلك أصدر الإمبراطور جوستنيان مرسومين في أفريل 534م، المرسوم الأول أرسله إلى أرخيلايوس (Archélaos) حيث وكّلت إليه مهام التكفل بالأمور المدنية وتنظيم الإدارة في مقاطعة بلاد المغرب(Provincia Africa)، وتقسيمها إلى سبع ولايات .

والمرسوم الثاني وجَهه إلى القائد العسكري صولومون(Solomone) أمره فيه بالقيام بتنظيم الإدارة العسكرية في المنطقة ، وذلك بإنشاء خمس دوقيات في كل من مقاطعات طرابلس، البيزاكينا، نوميديا وموريطانيا القيصرية وفي سردينيا، كما تضمن المرسوم المدن أو عواصم إقامة الدوق .

وضعت مقاطعة بلاد المغرب تحت سلطة حاكم برتبة برايطور(Praeteur) كنائب للإمبراطور في كامل المقاطعة، حيث يمثل البرايطور بذلك السلطة المركزية و يخضع له كل حكام الولايات في بلاد المغرب الذين يمثلون السلطة الجهوية، وقد كانت فكرة منح السلطات العسكرية لحكام المقاطعات تدور في ذهن جوستينيان من قبل وذلك بعدما احتل بلاد المغرب، حيث عيَن عليها حاكما يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية وهو ما كان في فترة القائد بليزاريوس وصولومون .

و أول شيء قام به الإمبراطور بعد القضاء على الوندال، أنه أمر بجمع عدد كبير من الوندال المهزومين ونقلهم إلى القسطنطينية وتجنيدهم في الجيوش البيزنطية في الشرق في حروبهم ضد الفرس ، و القليل منهم أبقاه في بلاد المغرب كعبيد، أما النساء الونداليات فقد أصبحن زوجات للجنود البيزنطيين .

1-الإدارة المركزية:

من بين المقاطعات في بلاد المغرب التي كانت تحت إشراف الإدارة المركزية نذكر مقاطعة البروقنصلية ، أو مقاطعة قرطاج الجوستينيانية (Cartago Justiniana) الاسم الذي أطلقه الإمبراطور جوستينيان بعد السيطرة عليها، وجعلها عاصمة الولايات الإفريقية وجزر المتوسط ومركز الحاكم العام .

حيث تشمل قرطاج على المباني و المؤسسات المخصصة للحاكم العام وللقائد الأعلى للجيش وأعوانهم ، يظهر ذلك بعد تقسيم بلاد المغرب إلى سبع ولايات حسب مرسوم جوستنيان .

حيث كانت بعض الولايات تحت حكم قناصل، وأقاليم أخرى تحت حكم رؤساء ، و تم ضم إقليم سردينيا إلى أقاليم المغرب ، وعوض أن تسند مهمة تسيير قرطاج إلى بروقنصل كما كان في فترة الإمبراطورية الرومانية، أوجد الإمبراطور جوستنيان منصب الحاكم العام، تكون كل المقاطعات الإدارية في المنطقة تحت سلطته ، ونفس الشيء بالنسبة للإدارة العسكرية فقد وضع الإمبراطور خمسة ادواق(Duc) في بلاد المغرب كلهم تابعين لسلطة القائد العسكري الأعلى أو القائد الأعلى للجيش البيزنطي في المغرب و مقره في العاصمة قرطاج .

يعيَن الحاكم العام (Préfet du prétoire) من طرف الإمبراطور، وله علاقة مباشرة مع الإمبراطور جوستنيان ، كانت له سلطه كبيرة وواسعة في تسيير مقاطعة بلاد المغرب القديم، يتحكم في كل أقاليم بلاد المغرب من المقاطعة الطرابلسية شرقا إلى موريطانيا القيصرية غربا، كما له سلطة تعيين حكام الولايات وهذا بعد موافقة الإمبراطور ، كما كان للحاكم السامي سلطة نشر الأحكام وتطبيقها التي يصدرها الإمبراطور جوستنيان وتطبيقها فيما يخص المجال القانوني والتشريعي، وله مهمة نشر القوانين الصادرة وإيصالها إلى ولاَة الأقاليم ، إضافة إلى سلطته القضائية فهو القاضي

الأعلى للجهاز القضائي وله سلطة الفصل في القضايا المدنية والجنائية، كما كان يستقبل الشكاوى.

يساعد الحاكم العام في أداء مهامهحوالي ثلاث مائة وستة وتسعون موظفا، وهو تقريبا ما كان موجودا في تسيير الإدارة في القرن الرابع، وفيما يخص المجال المالي، فقد كان على السلطة البيزنطية جمع الضرائب التي كانت على شكلين النقدي(العملة) أو الأنونة، وكانت مهمة الحاكم تحديد نسبة الضريبة والمقادير المعتمدة في تحديدها، كما كانت هناك أربعة مكاتب متكونة من أربعون موظفا يكون المحاسب على رأسها، و قطاع المالية المتكون من خمسون موظفا فهم مكلفون بجمع الضرائب ولهم مهمة متابعة العمليات الحسابية.

إضافة إلى ذلك يكون من مهام الحاكم العام السهر على تسيير أمور الإدارة وممتلكات الإمبراطور وحفظ أموال الخزينة، وله مهمة دفع رواتب الولاة المدنيين وذلك بإقامة مكتب متكون من عشرون موظفا لهم مهمة تسيير إدارة الخزينة والنفقات في المقاطعات، كما كان دوره يتمثل في دفع رواتب الجند ومستحقاتهم وتوفير المئونة لهم، غير أنه لم يكن له صلاحية تعيين القادة والضباط ، كما كان له مهمة تمويل المشاريع التحصينية وبناء المنشآت العسكرية والدفاعية وهذا بواسطة مكتب متكون من عشرون موظفا لهم مهمة تسيير الأشغال العمومية .

وقد أدرج الإمبراطور في السَلك الإداري للإدارة المركزية هيئتين تقومان بالسهر على تسيير شؤون السكان واهتماماتهم ، تتشكل الهيئة الأولى من ستة موظفين تكون مهمتهم استقبال الشكاوى والاحتجاجات الموجهة للحاكم العام والمراسلات الصادرة من الحاكم، أما الهيئة الثانية فتتكون من عشرة موظفين مهمتها تنفيذ الأحكام التي تم الفصل فيها وكذا الرقابة على الممارسات الدينية وفرض الضرائب على الكنيسة ، و كانت سلطة والي البرايطور تشمل الحكام السبعة في بلاد المغرب سواءا كانوا قناصل أم رؤساء والذين يقتسمون فيما بينهم الإدارة المدنية لمقاطعة بلاد المغرب . ونظرا لمكانة الحاكم العام الذي يمثل السلطة المركزية في بلاد المغرب فقد كان له حراس خاصون يسهرون على خدمته وأمنه نظرا لأهمية هذا المنصب الحساس في الامبراطورية البيزنطية، فهو مصدر كل القرارات الصادرة بعد سلطة الإمبراطور في المنطقة، وقد منحت له ألقاب شرفية كبيرة حيث اتصف بالامتيازات (Excellentissimus) والأمجاد(Gloriossimus) وكذلك بالسمو (Eminentissimus) هذه الامتيازات الموروثة من وظائف الإمبراطورية العليا.

أول من احتل منصب الحاكم العام ببلاد المغرب هو أركيلايوس (Archélaus) حسب المرسومين اللّذين بعث بهما الإمبراطور جوستنيان إلى بلاد المغرب، فقد فصل

فيهما بين السلطة المدنية والعسكرية واستقلال كل طرف عن الآخر في تسيير أمور

آركيلايوس	**Archelaus**	**534-533**

المقاطعة التابعة له.

غير أنه تم الجمع بين السلطتين في ظروف الحرب وعدم الاستقرار، خاصة أثناء ثورات الأهالي ضد السلطة البيزنطية، وقد استمرت الثورات ضد البيزنطيين مدة طويلة من الزمن ولم تعرف الاستقرار إلا في حالات قليلة، حيث تقلد بيلزاريوس هذه المكان وتقلد السلطتين الإدارية و العسكرية كذلك تقلد هذا المنصب من بعده القائد صولومون فيما بين 534-536م و 539-544م هذا بسبب عدم الاستقرار والثورات، وقد كان في هذه الفترة كل من بيلزاريوس و صولومون يجمع بين سلطة الحاكم العام وسلطة قائد الأركان العسكرية (Magister mititum per Africae) ويبقى هذا الوضع على حاله حتى تستقر الأمور ويدب الأمن والاستقرار في المنطقة .

صولومون	Solomon	536-534
سيماكوس	Symacchus	539-536
صولومون	Solomon	544-539
سارجيوس	Sergius	545-544
أتانازيوس	Athanasius	548-545؟
بول	Paul	552؟
بوويتيوس	Boethius	560-555؟
جون	John	558؟
جون روغاتينوس	John rogathinus	562؟
آريوبيندوس	Areobindus (?)	563؟
توماس	Thomas	565-564

قائمة الحكام الساميين بشمال إفريقيا في عهد جوستينيان

2-الإدارة الجهوية :

كما سبق الذكر فإن الإمبراطور جوستنيان قد أرسل في سنة 534م مرسومين الى بلاد المغرب القديم ، أمر فيهما بتقسيم بلاد المغرب إلى سبعة ولايات (أقاليم)، يأتي في مقدمتها إقليم (Tingi) وهو إقليم البروقنصلية، ووضع على كل من الطرابلسية و بيزاكينا والبروقنصلية حكاما برتبة قناصل، أما نوميديا وموريطانيا القيصرية و السطايفية فوضعت تحت تسيير ولاة أو رؤساء .

وقد صُحَح النص في المقصود ب طانجي من طرف مومسن(Mommsen) الذي اعتبر بأن الإمبراطور يقصد بمصطلح (Tingi) الاسم (Zeugi) في المرسوم الذي بعث به إلى أرخيلايوس وذلك حسب الفقرة التالية :

«… Zeugi et quae proconsularis antea vocatur carthago…… »

ومعناها (Zeugi المكنات بالبروقنصلية وفق ذلك تسير قرطاج .....)، نفس الشيء نجده عند تيسو (Tissot) فهو يشير إلى أن الإمبراطور جوستسنيان قسم بلاد المغرب إلى سبعة أقاليم ويذكر منها مقاطعة (Zeugitane) ويقصد بها مقاطعة البروقنصلية .

أما موريطانيا فيقصد بها موريطانيا السطايفية وموريطانيا القيصرية حسب ما ورد عند بروكوب، هذا وقد وضع الإمبراطور جوستنيان على رأس الطرابلسية حاكما برتبة قنصل أما في نوميديا فكان يسيرها حاكم عاد ربما يكون من رتبة الفرسان، هذا لما يذهب إليه بروكوب في أن كلا من البروقنصلية وبيزاكينا والطرابلسية كانت خاضعة تماما للنظام البيزنطي، أما المقاطعات الأخرى فهي خارج السيطرة البيزنطية ويعمل جوستينيان على ضمها، وما خطط في الأوراق لا يتوافق مع الحقائق المادَية بل هي ما كان يحلم به الإمبراطور جوستنيان ويسعى لتحقيقه، حيث اقتصر الاحتلال البيزنطي تقريبا على سبتة بموريطانيا الطنجية ذلك لتأمين الطريق نحو إسبانيا، أما قيصارية فتكون كميناء كبير تتم الاستعانة به في المجال الاقتصادي، أما الأراضي الداخلية فقد كانت تحت سلطة السكان الأصليين منذ الفترة الوندالية.

كان حكام الولايات البيزنطيين السبعة في بلاد المغرب يسهرون على تسيير شؤون الأقاليم الموكلة لهم بتسييرها في مختلف المجالات المالية والقضائية والشرطية، كما كان يساعدهم مجموعة من المستشارين والمساعدين و كان هؤلاء الولاة تحت إشراف الحاكم العام (والي البرايطور).

ويمكن القول إن تنظيم الإدارة الجهوية أو إدارة الولايات في بلاد المغرب هي من اختصاص ومسؤولية القناصل و الرؤساء ، وذلك من خلال الامتيازات التي كانت تمنح لهم والسلطة التي تكون في منصبهم لتسيير المقاطعة، فهم تابعون لسلطة الحاكم العام الذي يتولى مهمة تعيين القناصل والرؤساء على الأقاليم في المنطقة، وكانت مهمة هؤلاء الرؤساء والقناصل متعددة، فهم يسيرون إدارة يشتغل فيها خمسون موظفا، ويتدخلون في الأمور القضائية إذا اقتضى الأمر لفك النزاعات بين الأفراد ، كما لهم مهمة مراقبة تسيير الأمور المالية و الاقتصادية والضرائب، كما يساهمون في البناء والتشييد، ببناء معالم مدنية وبنايات عسكرية تكون للإمبراطور أو الحاكم العام في المقاطعات التابعة لهم .

وقد اختص بهذا المنصب فئات محدودة، وحتى يكون فرد ما قنصلا أو واليا على إقليم في بلاد المغرب، وجب أن يكون من الطبقة الثرية والنبيلة أو من كبار التجار ورجال الدين أو من الطبقة المثقفة، وربما كان اعتلاء هذا المنصب يكون بالترشح بهدف استقرار الأوضاع في المنطقة وكذا مواجهة الأخطار من السكان المحليين، وكان حكام الولايات المعيَنون من قبل الإمبراطور يمارسون كامل الصلاحيات في تسيير مقاطعاتهم تحت مراقبة والي البرايطور ، وكان لكل منهم خمسون مساعدا تقريبا ، يقومون بمساعدة الوالي على تسيير شؤون مقاطعته .

نفهم التركيبة الإدارية من خلال التعليمات في بعض المراسيم و القوائم الرسمية التي أرسلت إلى والي الإقليم حيث نجد إلى جانب الوالي أو الرؤساء قضاة، وكانت هذه الفئة من المساعدين للقناصل و الرؤساء في المغرب تتقاضى مبالغ مالية كبيرة بالمقارنة برواتب المساعدين الآخرين في الأقاليم الشرقية من الإمبراطورية البيزنطية.

كما اعتمد حكام الولايات في تسيير شؤون مقاطعتهم على مساعدة رجال الدين من رهبان و قساوسة يسهرون على إقرار الأمن وإخماد الفتن التي قد تثار في المدينة، وكانت تسند لهم مهمة جمع الضرائب على مستوى الإقليم الذي ينتمون إليه، كما كانت لهم صلاحية ترشيح بعض المواطنين للمناصب الشرفية.

في حين سمح الإمبراطور جوستنيان للحاكم العام بصلاحية تعيين الموظفين وحكام الأقاليم، وذلك بعد مراجعة كل التعيينات والعمليات والترقيات من قبل الإمبراطور، وتكون سياسة الأجور مبنية على أساس الاستقلال المالي، في حين تكون كل مصاريف ونفقات الجيش والإدارة الإمبراطورية تأخوذة من مداخيل الضرائب مباشرة.

كان الإمبراطور جوستينيان يهدف بهذا التنظيم إلى إرجاع التقاليد الرومانية القديمة ومد النفوذ البيزنطي إلى أقصى الحدود القديمة التي بلغتها الإمبراطورية الرومانية، ساعيا إلى وضع أسس إدارة بيزنطية جديدة ببلاد المغرب، يمكن تسميتها إصلاحات الإمبراطور جوستينيان، وهو ما يظهر في الخطاب الديني الذي كان يعتمده في هذه الإصلاحات بتركيزه على محاربة الرشوة والفساد الإداري ونشر الوعي وروح المسؤولية في كامل المناصب الإدارية الحساسة .

2- التقسيم الإداري البيزنطي لبلاد المغرب في عهد جوستينيان:

حسب ما ذكر في المصادر أنه وبعد وصول خبر نجاح الحملة البيزنطية على بلاد المغرب والقضاء على الوندال رجع قائد الحملة بليزاريوس إلى العاصمة بيزنطا تاركا المنطقة للقائد صولومون ربما بأمر من الإمبراطور، وقد فرح الإمبراطور جوستنيان كثيرا وشكر الرب على هذا الفتح وإعادة بلاد المغرب إلى حظيرة الدولة الرومانية، خاصة أنها استرجعت على يديه وأنه كان سببا لتخليص المسيحيين من الاضطهاد الذي عاشوه ما يزيد عن قرن من الزمن وذلك طيلة فترة الاحتلال الوندالي.

حيث أرسل الامبراطور رسالة في 13 افريل 534م إلى قائد الحملة بليزايوس يطلب فيها منه تنظيم بلاد المغرب إداريا وعسكريا ،و أمره بتقسيم المنطقة إلى مناطق، جاء في المرسوم ما يلي :

DE OFFICIO PRAEFECTI PRAETORIO AFRICAE ET DE OMNI" EISDEM DIOCESES STATU (…)ET AB EA AUXILIANTE DEO SEPTEM PROVINCIAE CUM SUIS INDICIBUS DISPONANTUR QUARUM TINGI QUAE PROCONSULARIS ANTEA VOCCABATUR. CARTHAGO ET BYZACIUM AC TRIPOLIS RECTORES HABEANT CONSULARES : RELIQUAE VERO ID EST NUMIDIA ET MAURETANIAE ET SARDINIA A PRAESIDIBUS CUM DEI . " AUXILIO GUBERNENTUR

حيث يظهر المرسوم تقسيم بلاد المغرب إلى سبع مقاطعات تكون كل من ولاية البروقنصلية المزاق وطرابلس تحت حكم قناصل، أما نوميديا موريطانيا وسردينيا تحت حكم رؤساء (**انظر الخريطة 4 ص241**).

خريطة رقم: 04

(بتصرف) المقاطعات البيزنطية في عهد الإمبراطور جوستينيان وحدود السيطرة في بلاد المغرب

Ben Abess M, des provinces byzantines, op cit, p33

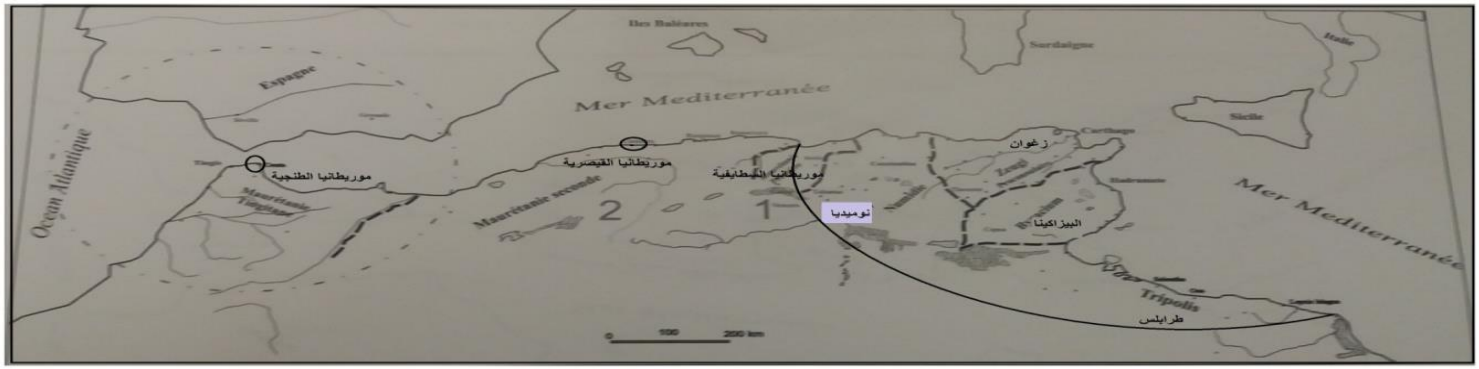

حدود السيطرة البيزنطية	ـــــــ
المدن الساحلية التي تم السيطرة عليها	o

وقد اختلفت أراء المؤرخين في عدد المناطق التي تم اقتسامها، فهناك من يقر بخمسة و ستة وهناك من يقول سبع مناطق، وهذا حسب ما جاء في المرسوم الذي بعث به الإمبراطور إلي بليزار بعد بلوغه خبر نجاح الحملة حسب ما يذكره بروكوب، ولكن الإشكال كان في المقصود ب (Tangi) التي اعتبرها كروجر هي نفسها (Zeugi) وهي زغوان أو البروقنصلية ليصبح العدد بذلك ست مقاطعات بدل سبع ، وهناك من يشرح المقصود بموريطانيا أنها اثنتان السطايفية والقيصرية.

كما وضع مجموعة من القادة العسكريين لمساعدة الوالي في تسيير مقاطعته ، يظهر من ذلك أن الإمبراطور جوستينيان أراد استرجاع جميع أقاليم بلاد المغرب التي كانت تحت سلطة الرومان و إرجاع الأمور إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال الوندالي للمنطقة.

وفيما يلي دراسة مختصرة لمقاطعات بلاد المغرب التي تم التوسع البيزنطي فيها:

1- مقاطعة طرابلس (la provincial tripolitana – tripolis):

يشير مرسوم جوستينيان إلى تعيين حاكم من درجة قنصل على الولاية الطرابلسية، و تعيين مركز الدوق العسكري في مدينة لبدة الكبرى (Leptis-Magna) ، كما ورد مصطلح طرابلس عند كل من الإمبراطور جوستينيان و بروكوب وكوريب بمصطلح Tripolis) وتعني المدن الثلاث لبدة(Leptis-Magna) أويا(Oea) و صبراتة(Sabrata) ، لكن الحدود لا تشمل المدن الثلاث فقط وإنما كانت أكثر اتساعا في الفترة الرومانية وتقلصت تدريجيا في الفترتين الوندالية والبيزنطية .

والسؤال الذي يمكن طرحه هل تم فعلا احتلال مقاطعة طرابلس من طرف بيزنطا كما كانت عليه في عهد الرومان، أم اقتصر الاحتلال على الجزء الشمالي فقط و بعض المدن الساحلية دون التوغل إلى الداخل ؟

تذكر المصادر التاريخية أن أول مدينة طرابلسية خضعت للاحتلال البيزنطي هي مدينة أويا (oea) وقد تزامنت الحملة البيزنطية على بلاد المغرب مع الصراع الذي كان بين أحد قادة طرابلس هو بودنتيوس (Pudentius) ضد الوندال، حيث بعث هذا الأخير برسالة إلى الإمبراطور جوستينيان يطلب فيها المساعدة العسكرية مقابل وضعه إقليم طرابلس تحت سيادة بيزنطا، وقد قام الإمبراطور بإرسال المدد العسكري بقيادة تاتيموث (Tatimuth) ما مكّن القائد الطرابلسي بودنتيوس من الانفصال عن الوندال وإعلان مملكته المستقلة ، وهي من المقاطعات الرومانية التي أنشاها الإمبراطور دقليديانوس وحافظت على استقلالها في عهد الامبراطور جوستينيان، ولم تكن تابعة لأي مقاطعة أخرى .

والسؤال الذي يمكن طرحه هل استطاع الامبراطور جوستينيان إخضاع المقاطعة الطرابلسية فعلا لحكم بيزنطا ؟ وهل يمكن القول بالتدخل في المنطقة قبل إرسال الحملة سنة 533م ؟

تحدث البكري عن بقايا الحصون البيزنطية في طرابلس حيث يقول : « وبين طرابلس ومدينة شروس خمسة أيام بينهما حصن لبدة » الأمر الذي يؤكد السيطرة البيزنطية على المدينة، وأنها فعلا كانت مركز إقامة الدوق العسكري خاصة ما ورد في الرواية المشهورة عن إعدام عدد من المور من طرف الدوق سرجيوس في لبدة .

كذلك تؤكد المصادر العربية الاحتلال البيزنطي لطرابلس والتي أعاد البيزنطيون ترميم أسوارها وظلت في قبضتهم إلى غاية الفتح الإسلامي للمنطقة، و يقول البكري في ذلك : « وكان البحر لاصقا بسور المدينة ولم يكن فيما بين المدينة و البحر سور وكانت سفن البحر شارعة في مرساها إلى بيوتهم ففطن المدلجي و أصحابه فإذا البحر فاض من ناحية المدينة

فدخلوا منه حتى إذا أتوا من ناحية الكنيسة فكبروا فلم يكن للروم إلاَ سفنهم ... فلم يفلت الروم إلاَ بما خف لهم في مراكبهم وغنم عمر ما كان في المدينة » ، يمكن تأكيد السيطرة البيزنطية على المدينة إلى غاية الفتح الإسلامي حسب ما أورده البكري .

لكن السيطرة على المنطقة ربما كان في السنوات الأولى من الاحتلال البيزنطي لبلاد المغرب، غير أنه بعد ذلك تراجعت الهيمنة البيزنطية في مقاطعة طرابلس بسبب كثرة القبائل الطرابلسية الثائرة ضد السياسة التوسعية البيزنطية، وأمام هذا الثورات تراجعت حدود السيطرة البيزنطية واقتصرت فيما بعد على مدينة طرابلس الساحلية دون غيرها من المناطق الداخلية من طرابلس حيث تمت السيطرة على طرابلس كمدينة ساحلية وليس على طرابلس كإقليم واسع لان الاراضي الداخلية كانت تحت سيطرة القبائل الطرابلسية منذ أواخر العهد الروماني .

ومن مدن المقاطعة الطرابلسية التي خضعت للاحتلال البيزنطي مدينة صبراتة (Sabrata) وهي الأخرى كانت عاصمة للدوق، والتي نجد بها سورا يعود للفترة البيزنطية بقي شاهدا على الاحتلال البيزنطي للمدينة .

يظهر من خلال كل هذا أن السيطرة البيزنطية كانت على المدن الساحلية مثل: لبدة أويا وصبراتة، أما المدن والمناطق الداخلية فقد كانت تابعة للقبائل المورية الطرابلسية، مثل قبائل برقة و لواتة الذين ذكرهم بروكوب باسم (Laguantan) أو (Leucada) وكانت لهم سلطة مستقلة وهم المسئولون عن ثورة 544م ضد حاكم طرابلس سرجيوس، كذلك استقلال قبائل الاستريكس (Astrices) التي كانت تسيطر على أقاليم جنوب قابس إلى غاية سواحل سيرتا الصغرى .

أصبحت المقاطعة الطرابلسية في عهد الإمبراطور موريس(Mauris) تابعة إداريا لدوقية مصر حسب الإصلاحات الإدارية التي أحدثها هذا الأخير وهو ما أورده جورج القبرصي ، لتعود طرابلس إلى ما كانت علية في عهد الإمبراطور هرقليس(Héracle) أواسط القرن السابع ميلادي 610-641م لتصبح تابعة لدوقية إفريقيا بعد أن ضم المسلمون مصر .

أشارت المصادر العربية إلى أن الحاكم جرجير (Grégoire) الذي انفصل عن بيزنطة وأعلن استقلاله عن حكومة هرقليس كان ملكا على المنطقة الممتدة من طرابلس إلى طنجة، يقول ابن عبد الحكم في ذلك : « وكان عليها (قرطاج) ملك يقال له جرجير كان هرقل قد استخلفه فخلع هرقل و ضرب الدنانير على وجهه وكان سلطانه مابين طرابلس وطنجة » .

2- مقاطعة البيزاكينا (la provincia byzacena – byzacium) :

نجد في المرسوم الذي بعث به الإمبراطور جوستينيان إلى بليزار بعد وصوله خبر نجاح الحملة على بلاد المغرب، انه أمر بتعيين حاكم من درجة قنصل على ولاية البيزاكينا، وهي من المناطق التي أنشأها الإمبراطور دقليديانوس في الإصلاحات التي قام بها أواخر القرن الثالث ميلادي وتقع مابين البروقنصلية و نوميديا .

وقد حافظ جوستينيان على نفس التقسيم، حيث جعل مركز الدوق في مدينة قفصة (Capsa) وذلك للموقع الاستراتيجي الممتاز للمدينة التي تمكّن من مراقبة الممر الضيق الفاصل بين شط الجريد وشط الغرسة، والطرق المؤدية إلى كل من قابس جنوبا وتبسة غربا والسهول الشمالية المطلة على قرطاج .

يصف المؤرخ تيسو (Tissot) قفصة فيقول: « إنها تقع على عتبة الصحراء عند ملتقى الطرق التي تؤدي إحداهما إلى قابس والأخرى إلى تبسة (Théveste) ...إنها نقطة مرور ضرورية بالنسبة لقوافل الجنوب ومركز متقدم للهضاب العليا تقف في وجه زحف القبائل الرحل لهذا اختارها الإمبراطور جوستينيان لتكون مركزا للدوق في البيزاكينا » .

وقد ذكر الشريف الإدريسي مدينة قفصة في مؤلفه حيث قال : « مدينة قفصة مدينة حسنة ذات سور ونهر جار ماؤه أطيب من ماء قسطيلة ... ولها أسواق عامرة وأهلها متبربرون وأكثرهم يتكلم باللسان اللاتيني الإفريقي » .

كما كانت مدينة تليبت (Thélepte) (المدينة القديمة) مركزا للدوق أيضا، حيث ورد اسم المدينة في مرسوم جوستينيان وكانت بمثابة المركز الثاني للدوق المعين في البيزاكينا ، وقد حافظت البيزاكينا على نفس الاسم والرقعة التي كانت في الفترة الرومانية و الفترة البيزنطية، وأصبح العرب يطلقون عليها اسم المزاق في الفترة الإسلامية ربما باستبدال الحرف الأول "الباء" B بحرف "الميم" M ، حيث أصبحت تسمى المزاق بدل بزاس (Buzaq-Byzace) مثل استبدال كلمة (Bagrada) بكلمة . (Majarda)

وبسبب كثرة الثورات والحروب في المنطقة من طرف المور الرحل أو من طرف انتالاس ، قام البيزنطيون بتحصين مجموعة من المراكز سواء ببناء أسوار المدن أو إقامة مجموعة من الحصون، حيث أورد بروكوب مدينتين محصنتين هما ماما (Mamma) و كولوليس (kouloulis) والتي تسمى أيضا ب Cululis)-(Atheodoriana) نسبة إلى الإمبراطورة تيودورا، إضافة إلى حصن حيدرة(Ammaedara) وهو ما يتعلق بقلعة حيدرة الواقعة إلى الشمال الشرقي من تبسة على الحدود الفاصلة بين البيزاكينا ونوميديا وهذا الحصن يقع على الطريق الرئيسية الرابطة بين تبسة وقرطاج .

أما مدينة ماما (Mama) فيقول بروكوب أنها تقع في سهل ماماس المحاط بمجموعة من الكتل الجبلية والذي يقع في البيزاكينا، أما ديال(Diehl) فيقول أن مدينة ماما تقع في مكان غير بعيد عن أونكا (Iunca) (عين غريب حاليا) وعن الخط المتجه من الساحل إلى مدينة لاريبوس (Laribus)، وحددها برينغل(Pringle) في منطقة هنشير دوميس (Henchir-Douimis) في الجنوب الشرقي من جبال الظهر التونسية في منطقة قريبة من القيروان .

أما مدينة كولوليس (Couloulis) يقول ديل أنها جلولة الحالية (Djeloula) والتي تضم أثارا بيزنطية وتقع إلى الشمال الغربي من مدينة القيروان .

هذا وتأكد الشواهد الأثرية أن البيزنطيين قد سيطروا على أكبر مناطق البيزاكينا وعلى أغلب وأكبر المدن فيها رغم الثورات و الحروب الكثيرة التي قامت بها الممالك المورية، ولعلَ ذلك راجع لوجود مرافق رومانية مدنية وعسكرية سهَلت عملية السيطرة والاحتلال ولكثرة عدد القبائل المترومنة واللاَتينية في هذه المقاطعة .

3- مقاطعة البروقنصلية أو زغوان (la provincia zeugitana / zeugi-carthago) :

يرجع أصل مصطلح زغوان إلى كونه مصطلحا تم استعماله من قبل الإمبراطور جوستينيان في المرسوم الخاص الذي بعث به إلى قائد الحملة البيزنطية بليزاريوس بعد بلوغه خبر نجاح الحملة على بلاد المغرب والقضاء على الوندال ، بين فيه كيفية تنظيم المنطقة إداريا وعسكريا حتي يسهل التحكم فيها .

يمتد إقليم البروقنصلية من واد المليان إلى واد مجردة، وربما يكون المقصود بزغوان منطقة أكثر اتساعا، فنجد المقصود بزغوان(Zeugi) عند بلين (Pline) تشمل كل الأقاليم التي تمتد من نهر توسقة وطبرقة (Flumen Tusca et Tabraca) إلى غاية البيزاكينا (Byzacium) ، وقد أوردت المصادر أن المقصود ب زوغي(Zuegi) هي مناطق البروقنصلية ، وهناك من يضع زغوان في الإقليم الممتد من سهول بولا ريجيا إلى أتيكا ، أما المصادر المتأخرة أمثال فيكتور دي فيتا فتضع زغوان في البروقنصلية، ويقر بذلك أيضا كل من مومسن وشارل ديل .

4- مقاطعة نوميديا (la provincia numidia) :

بالرجوع إلى مرسوم جوستينيان حول التنظيم الإداري لبلاد المغرب نجد أنه عيَن حاكما برتبة رئيس على مقاطعة نوميديا عكس ولاية البيزاكينا والبروقنصلية وطرابلس فقد عين عليها حاكما برتبة قنصل ، غير أن نوميديا في الفترة الرومانية كانت تحت قيادة بروقنصل (والي من الدرجة الأولى) الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بأن نوميديا لم يتم إخضاعها في هذه الفترة للنفوذ

البيزنطي ولم تلحق بعد بالمقاطعات التي تم إخضاعها، فقط كانت من مشاريع الإمبراطور جوستينيان بإلحاقها إلى المقاطعات البيزنطية التي تم التوسع فيها .

وإذا رجعنا إلى بعض الحصون والقلاع البيزنطية في نوميديا نجدها قليلة خاصة شمال الأوراس وجنوبها وفي جبالها، وإن عدنا إلى الشمال الشرقي للأوراس نجد السيطرة البيزنطية على هذه المنطقة ظاهرة، وذلك لوجود مجموعة من التحصينات في المنطقة، حيث نجد من الشرق إلى الغرب مدينة تبسة (Théveste) التي هي عبارة عن الحد الفاصل بين مقاطعة البيزاكينا ونوميديا، وهي عبارة أيضا عن قاعدة عسكرية بيزنطية ضد الثورات المورية التي كانت تنطلق من الأوراس، حيث انصبت اهتمامات البيزنطيين بتحصين المدينة للدور الذي تلعبه في التصدي للثورات المورية، يذكرها الشريف الإدريسي فيقول : « ومن الأربس إلى مدينة تيفاش مرحلة وهي أيضا مدينة أزلية قديمة عليها سور قديم..... » .

ومن المدن النوميدية التي خضعت للبيزنطيين نذكر مدينة ماسكولا (Mascula) وهي خنشلة حاليا، حيث يؤكد ديل بعدم وجود حصن بيزنطي بها ويذكر أن الإمبراطور البيزنطي تيبيريوس الثاني 578-582م تمكن من إعادة ضم المدينة ومقاطعاتها لكن دون بناء أو ترميم أي حصن بها وذلك لقربها من حصن تبسة واكتفى بالقول بوجود معاقل في المنطقة أقامها السكان المحليون لحماية أنفسهم .

و يرى ستيفان قسال وجود حصن بيزنطي في المدينة، كما تتوفر المدينة على سور قد يدخل في نطاق الترميمات البيزنطية للبقايا الرومانية وقد أشار إلى ذلك ابن حوقل في كتابه صورة الأرض حيث يقول:« ... ومنها إلى مسكيانة قرية عليها سور قديم كثير المياه و الزرع » .

هذا ويمكن الاعتقاد أن النفوذ البيزنطي قد وصل إلى مدينة بغاي (Bagai) (قصر بغاي) حيث ذكر بروكوب هذه المدينة على أنها مقفرة، وقد أقام البيزنطيون معسكرهم بالقرب منها خلال الحملات التي قادها صولومون على القبائل المورية مابين 535-539م ، حيث اهتم فيما بين 539-544م بإعادة ترميم أسوارها الذي يبلغ امتداده حوالي 1172متر على شكل مربع منحرف غير متوازي الأضلاع، يبلغ عرضه حوالي ثلاثة أمتار 3.3 متر ويتوفر السور على حوالي خمسة وعشرون برجا ، وقد حافظت مدينة بغاي على سورها إلى غاية الفتح الإسلامي، و ذكرتها المصادر العربية كما ورد عند الادريسي كالتالي : « وأما مدينة بغاي فمدينة كبيرة عليها سوران من حجر وربض عليه سور وكانت الأسواق فيه، أما الآن فالأسواق في المدينة و الأرباض خالية » .

كذلك نجد سور في كاساس (Quasas) أو (Guesses) التي تقع إلى الشمال من الأوراس، يتشابه موقعها مع موقع مدينة بغاي فهي تحرص ممر الشمرَا (chemara) الممر الطبيعي للقبائل المروية القادمة من الجنوب، وسورها المحيط يتخذ شكل مربع منحرف ويتوفر على أبراج، أحدهما إلى الشمال والآخر إلى الجنوب كما تحتوي على قلعة تحمي سكان الضيعات و القرى المجاورة في فترات الحروب ، وقد ذكرها البكري لكن لم يشر إلى سورها فقال: « ومن باغاي إلى مدينة قاساس وهي مدينة قديمة على نهر وفي غربيها جبل شامخ » .

كما شيد البيزنطيون حصنا ب دار ملول في عهد موريس 582-602م حيث أورد الشريف الإدريسي ذلك قائلا: « ومن طبنة شرقا إلى دار ملول مرحلة كبيرة كانت فيها سلفا مدينة عامرة وأسواق قائمة... وجبل الأوراس منها على مرحلة » .

ومن المدن التي سيطر عليها البيزنطيون في نوميديا نذكر مدينة تيمقاد وحصنها البيزنطي الذي أقيم في السهل المفتوح الواقع إلى الجهة الشمالية من مدينة تيمقاد الرومانية وذلك بهدف مراقبة ممرات الأوراس، حيث اتخذت قاعدة عسكرية للحملات البيزنطية ضد القبائل الأوراسية، لذلك اهتم بها البيزنطيون وحصَنوها ورمَموا أسوارها ، بنى صولومون بها حصنا مابين 535-539م على مقربة من المدينة الرومانية القديمة، وقد تم العثور على نقيشة في المنطقة أرَخت لتاريخ تأسيس الحصن بالسنة الثالثة عشر من تاريخ حكم الإمبراطور جوستينيان، أي سنة 539م جاء فيها : « بمساعدة الرب وفي السنة مائة وثلاثة عشر من تاريخ حكم أسيادنا يوستينيانوس و تيودورا العظماء و الدائمون تم إعادة بناء تاموقادي بفعل حنكة صولومون الرجل المقتدر القائد العسكري الممتاز القنصل سابقا الباتريسي المتميز في كل شيء وحاكم إفريقيا » .

ومن المواقع الإستراتيجية التي سيطر عليها البيزنطيون أيضا نذكر طبنة (Tubunae) ، التي تقع بين واد بريكة وواد بيطام، وبما أن البيزنطيين توصلوا سنة 540م إلى إخضاع الأوراس وأقاموا مجموعة من الحصون بها في مختلف المناطق الشمالية للأوراس، تم تشييد حصن الزَاب (Zabi Justiniani) في المنطقة الغربية بالقرب من المسيلة حاليا، وهي من المناطق التي أخضعها الإمبراطور جوستينيان وأخذت اسمه .

والهدف من ذلك مراقبة جبل بوطالب وإغلاق الطريق القادمة من بوسعادة، ولمراقبة الحضنة الشرقية تم تأسيس حصن بمدينة طبنة التي شكَلت أحد المراكز الرئيسية على خط الحدود البيزنطية في المنطقة الجنوبية الغربية ويتوفر هذا الحصن على أبراج مراقبة ، وقد تخلى عنها البيزنطيون مبكرا وأصبحت مقرا للقبائل المحلية عند الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، ذكرها البكري على أنها كانت مقرا للقائد البربري كسيلة حيث قال : « ... وهي (طبنة) مما افتتح

موسى ابن النصير فبلغ سبيها عشرين ألفا وهرب ملكهم كسيلة وسورها مبني بالطوب ... وقال محمد بن يوسف أن قصر طبنة قديم أولي كبير جليل مبني بالصخر » .

وقال عنها الشريف الإدريسي : « ومن المسيلة إلى طبنة مرحلتان و طبنة مدينة الزاب وهي مدينة حسنة كثيرة المياه والبساتين والزروع و الحنطة و الشعير وعليها سور من تراب » .

يمكن القول إن المراكز الدفاعية البيزنطية تمثل حدود السيطرة وهي كلها تقع في الجهة الشمالية الشرقية للأوراس الأمر الذي يبعث على الاعتقاد أن المناطق الداخلية والجنوبية للأوراس لم تتعرض للسيطرة البيزنطية بسبب قوة سكانها وكثرة الثورات والحروب ضد السياسة التوسعية البيزنطية في المنطقة .

وفيما يخص السيطرة على الأوراس بصفة عامة أو على جبال الأوراس خاصة فيقول بروكوب في ذلك : « بعد طرد الموريين وايوداس الذي كان ملكا عليهم ضم الإمبراطور جوستينيان هذه المنطقة إلى الأراضي الإمبراطورية ولكي لا يتمكن الموريون من تخريبها من جديد عمل على تحصين المدن الواقعة والمحيطة بالجبل التي وجد أسوارها محطمة ومهدمة في المدن الخمس التالية باغاي فلورونتيان بادس ميلوف تاموقادي إضافة إلى حصنين هما دابوسيس (Daboussis) وكايانا (Caiana) كما تم تعيين حامية عسكرية كافية للدفاع عن المنطقة حتى لا يترك للموريين أي أمل في استرجاع الاوراس »

وقد فند ديبل(Diehl) هذا القول بالوجود البيزنطي جنوب الاوراس حيث يقر أن الاحتلال البيزنطي لجنوب الأوراس كان شكليًا ومؤقتا ويبقى احتلال جنوب الاوراس مجرد احتمال، إذ انحصر الاحتلال في الجزء الشمالي للهضاب العليا ، أما المناطق والمدن الساحلية فقد تم السيطرة على مدن وموانئ فقط مثل ميناء روسيكادا ووضعت فيه حامية بيزنطية وربما الأمر نفسه بالنسبة لموانئ جيجل وبجاية .

5- مقاطعة موريطانيا (provinciae mauretaniae) :

ورد اسم موريطانيا في مراسيم جوستينيان وكان محل نقاش العديد من المؤرخين في كتاباتهم بالمقصود بموريطانيا، وقد ذكر البعض من المؤرخين أن المقصود بموريطانيا في الفترة البيزنطية هو موريطانيا السطايفية و القيصرية لأن موريطانيا الطنجية كانت خارج إدارة بلاد المغرب منذ الإصلاحات التي قام بها الإمبراطور دقليديانوس ، كما يعتقد أن الاحتلال البيزنطي لم يسيطر إلا على موريطانيا الأولى وبعض أجزاء موريطانيا الثانية وهو ما كان يقصده بروكوب .

كذلك حسب ما ذكره جورج القبرصي (Géorge Chypre) حيث أورد اسم موريطانيا الأولى وموريطانيا الثانية، الأمر الذي دفع بمجموعة من المؤرخين إلى محاولة فهم المقصود بموريطانيا الأولى والثانية، حيث يقول شارل ديل أما موريطانيا الأولى فهي موريطانيا السطايفية وأما موريطانيا الثانية فهي موريطانيا القيصرية .

1- موريطانيا السطايفية (Maurétanie Sétifienne) :

نجد أول ذكر للمقاطعة السطايفية في الاستحداثات الإدارية التي قام بها الإمبراطور دقليديانوس أواخر القرن الثالث ميلادي، حيث كانت حدودها الشرقية من الواد الكبير (واد لومبساقا Lampsaga) ، غير أنها لم ترد في مدونة جوستينيان حيث وردت ضمن موريطانيا دون تحديد أي الموريطانيات التي كان يقصدها الإمبراطور، وقد عين عليها الإمبراطور حاكما برتبة رئيس (Praeside) في الوقت الذي كانت فيه البروقنصلية مركزا للدوق العسكري .

بالرجوع إلى مؤلف بروكوب نجده يفصل بين الموريطانيتين السطايفية والقيصرية، حيث يذكر موريطانيا الأولى وموريطانيا الثانية والمقصود بموريطانيا الأولى أي السطايفية والثانية موريطانيا القيصرية، ويمكن التساؤل عن سبب سكوت مدونة جوستينيان عن موريطانيا السطايفية، وهل يمكن اعتبار ذلك عدم تمكن القائد بليزار من احتلالها بعد القضاء على الوندال ؟ أم أنها كانت تابعة إداريا لموريطانيا القيصرية ؟

ويزداد الشك في ذلك خاصة إذا علمنا أن القائد صولومون على حد تعبير بروكوب لم يتمكن من دخول موريطانيا السطايفية إلى غاية سنة 439م بعد الانتصارات التي حققها ضد القبائل الأوراسية ، يقول بروكوب في ذلك : « بعد هزيمة الموريين وانسحابهم من نوميديا ألحق صولومون ولاية الزاب الواقعة فيما وراء الأوراس والتي تدعى موريطانيا الأولى وعاصمتها سطيف بالإمبراطورية الرومانية وفرض الضريبة عليها » .

لا يمكن الجزم بالسيطرة الكاملة على موريطانيا السطايفية من طرف بيزنطا، فهم لم يتمكنوا من السيطرة إلا على أجزاء قليلة فقط مثل الزاب (اقترن اسم المدينة باسم الإمبراطور جوستينيان Zabi Justiniana) ومنها تم السيطرة على منطقة الحضنة، وهو نفس الدور الذي لعبته مدينة طبنة (Tubunae) في المنطقة الجنوبية الشرقية .

وإذا رجعنا إلى الرسالة التي بعث بها الإمبراطور جوستينيان إلى أساقفة بلاد المغرب سنة 542م لا نجد ذكرا لموريطانيا السطايفية حيث وجهها إلى كل من أساقفة قرطاج البيزاكينا ونوميديا، الأمر الذي يجعلنا نشك في السيطرة البيزنطية على موريطانيا السطايفية ، أم أنها أصبحت تابعة لحاكم مقاطعة نوميديا .

غير أننا نجد ذكرا لموريطانيا السطايفية ضمن التقسيمات الجديدة التي قام بها الإمبراطور موريس، وهو الأمر الذي يجعلنا نشك دائما في السيطرة البيزنطية من عدمها على موريطانيا السطايفية، خاصة بعد سنة 544م فقد انحصر الاحتلال البيزنطي في مدينة ستيفيس فقط والتي أصبح الوصول إليها برا أمرا صعبا بسبب كثرة الثورات والحروب من القبائل المورية على المدن والحصون البيزنطية .

2- مقاطعة موريطانيا القيصرية (Maurétanie Césarienne) :

يذكر بروكوب مدينة قيصارية فيقول : « كانت تقع على الساحل كما أنها كانت مدينة كبيرة وعامرة في الفترات القديمة وأنها كانت تحت سلطة بيزنطا » ، الأمر الذي يوحي بالسيطرة البيزنطية على المدينة ، رغم غياب الشواهد الأثرية التي تؤكد ذلك .

اهتم الإمبراطور جوستينيان كثيرا بهذه المدينة وسعى إلى احتلالها والسيطرة عليها دون باقي مدن المقاطعة، حيث بعث قائده يوحنا على رأس فرقة من المشاة إلى قيصارية و ألحقت المدينة فعليا إلى المدن البيزنطية دون المناطق الداخلية التي كانت تسيطر علها القبائل المورية، ويذكر بروكوب ويقول: « وأخيرا تمكن الموريون بعد انتصاراتهم المتكررة على الوندال من السيطرة على البلاد المسماة حاليا بموريطانيا والممتدة من مضيق قادس إلى مدينة قيصارية » .

ويقول في موضع أخر: « بالنسبة لموريطانيا الأخرى (القيصارية) التي تعد قيصارية عاصمتها سيطر ماستيغاس (Mastigas) زعيم الموريين على مجموع المنطقة التي تؤدي له الضريبة باستثناء قيصارية » .

نفهم من ذلك اقتصار السيطرة البيزنطية على مدينة قيصارية الساحلية فقط دون الأراضي الداخلية حسب ما ذكره بروكوب في كون البيزنطيين كانوا يتصلون بقيصارية عن طريق البحر فقط لأن الطرق البرية الداخلية كانت تحت سلطة القبائل المورية، وما يؤكد ذلك أيضا وجود المقابر الجدارية في الداخل وبالتحديد بمنطقة فرندة بتيارت، كذلك ما ورد في نقيشة ألتافا (Altava) وهي دليل على السيطرة المورية على المناطق الداخلية لمقاطعة قيصارية فقد احتوت النقيشة اسم زعيم موري يدعى مازونة (Masuna) يصف نفسه بملك المور والرومان .

« rex gentium maororum et romanorum »

وقد عرفت قيصارية تغييرات إدارية في عهد موريس (Mouris) 582-602م حيث أصبحت تضم مدينة سبتة كعاصمة لها وجزر الباليار والمراكز البيزنطية في شبه الجزيرة الأيبيرية .

وما يؤكد سيطرة المور على الداخل أيضا هي الثورة التي نضمها القائد البيزنطي ستوزاس (Stozas) ضد صولومون والانقلاب الذي قام به على السلطة في الجهة الشرقية، حيث وبعد الهزيمة التي مني بها ستوزاس انسحب وفر إلى موريطانيا سنة 537م وتزوج هناك بابنة أحد القادة المور الذي كان يحكم المنطقة، ثم عاد من جديد سنة 546م ليشارك إلى جانب أنتالاس في الحرب المورية الكبرى التي شنتها القبائل المورية ضد التوسع البيزنطي في البيزاكينا ، كذلك الحرب التي قام بها يوداس ضد البيزنطيين وبعد هزيمته التجأ إلى موريطانيا بعد أن سيطر صولومون على الأوراس.

3- **مقاطعة موريطانيا الطنجية (Maurétanie Tangitaine) :**

قليلة هي المصادر التاريخية الكلاسيكية والمادية التي تغطي تاريخ موريطانيا الطنجية ما يجعلنا أمام تساؤلات كثيرة يصعب الإجابة عنها ولا سيما فيما يخص حدود سيطرة البيزنطيين في المنطقة في القرنين السادس والسابع الميلاديين .

وإذا عدنا للتقسيمات التي أوردها جوستينيان في الرسالة التي بعث بها إلى بليزاريوس بعد تحقيق الانتصار ضد الوندال، نجده يذكر اسم المقاطعة الطنجية في التقسيمات التي قام بها، حيث قسم بلاد المغرب إلى سبع ولايات وعين على أربعة منها حكاما برتبة قنصل(Consul) و هي البروقنصلية البيزاكينا طرابلس و الباقي نوميديا موريطانيا سردينيا عين عليها حاكما برتبة رئيس(Praesides) .

أغلب الدراسات التاريخية لا تقر ولا تعترف ولا تقبل هذا التقسيم كون الاحتلال البيزنطي لم يصل إلى موريطانيا الطنجية، فقد تم احتلال مدينة سبتة كمدينة ساحلية في المقاطعة الطنجية فقط دون الأراضي الأخرى التي بقيت في يد المور، وهذا اعتراف كل من بارتش (Partch) ومومسن (Moumsen) ، حيث يقرون بعدم وجود أي أثر للاحتلال في موريطانيا الطنجية، والمصادر الكلاسيكية لا تشير إلا للسيطرة على سبتة كمدينة أو حصن سبتة، حيث تم تعيين نقيب عسكري في هذ الحصن وليس قنصلا كما جاء في المرسوم، وهو الأمر الذي نجده في النص الخاص بالتنظيم العسكري حيث إن نقيب سبتة كان تابعا لدوق موريطانيا القيصرية .

كما يمكن قبول فكرة استبدال وتصحيح المصطلح الذي ورد في المرسوم الذي بعثه جوستينيان إلى بلاد المغرب حيث تستبدل مصطلح طنجة (Tangi) بمصطلح زوغي (Zeugi) والمقصود بطنجة أي البروقنصلية أو زغوان وهي مقاطعة قرطاج سابقا .

ليصبح بذلك عدد الولايات ستة بدلا من سبع ولايات، لذلك تم اعتماد مخطوط مونت كاسان (Mont Cassin) الذي ورد فيه اسم موريطانيا بصيغة الجمع، وبذلك تكون السيطرة البيزنطية على سبتة المدينة الساحلية دون غيرها من المناطق الداخلية الأخرى والتي نجد بها حصنا

بيزنطيا ، حيث يقول بروكوب : « إن الإمبراطور جوستينيان أرسل القائد يوحنا إلى مضيق قادس للاستيلاء على الحصن في سبتة » وكان هدف الإمبراطور من السيطرة على حصن سبتة ربما لأهميته الاستراتيجية وذلك بمراقبة المضيق المؤدي إلى شبه الجزيرة الأيبيرية، وكذا محاولة التجسس على القوط الغربيين وأطماع الإمبراطور في الاستيلاء على شبه الجزيرة.

كما عمل جوستينيان على الجمع ما تبقى من إقليم موريطانيا الطنجية والقيصرية في إقليم واحد يسمى بموريطانيا الثانية، والمجال الجغرافي التابع للبيزنطيين يصعب تحديده ومعرفة كيفية تسييره وما نعرفه أن طنجة سيرت من طرف حاكم برتبة رئيس وهي تابعة عسكريا لدوق قيصارية .

كما يذكر بروكوب أيضا في كتاب المنجزات أو العمائر أن الإمبراطور جوستينيان أمر بإعادة إحياء وترميم المنشآت الرومانية انطلاقا من سبتة وبناء منشأت جديدة ، كما يذكر ايزيدروس الاشبيلي أن البيزنطيين قاموا بطرد القوط الغربيين من سبتة وسيطروا عليها، الأمر الذي يوحي بأن سبتة كانت تحت سيطرة القوط الغربيين في الفترة الوندالية قبل أن يتم احتلالها من طرف البيزنطيين .

3- الحاكم العام في بلاد المغرب واختصاصاته :

يعتبر منصب الحاكم العام (Préfets) هو نفسه المنصب المستحدث في الفترة البيزنطية وهو منصب والي البرايطور أو الحاكم العام، ظهر هذا المنصب لأول مرة في الإمبراطورية الرومانية القديمة، وهو بمثابة الحاكم العام لمقاطعة ما، وقد كانت مهمته في بادئ الأمر قضائية فهو القاضي المنتدب من طرف الإمبراطور، و توسعت مهامه تدريجيا لتشمل بعض المهام العسكرية، فأصبح رئيس أركان حرب يقود الجيوش باسم الإمبراطور ينظر في عملية التدريب والتجنيد العسكري، وهو الأمين العام للجيش، وأصبح فيما بعد بمثابة الوزير ومكلَفا بالمالية واتسعت سلطته لتشمل جميع المهام الإدارية فأصبح يدير المراكز العمومية، كما اعتبر المراقب العام لحكام المقاطعات (الولايات) ، وله إمكانية تغييرهم إذا رأى ذلك ضروريا، وبعد الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية أصبح الوالي بمثابة موظف مدني مكلف بوظيفتين فقط هما: الوظيفة القضائية فهو بمثابة القاضي الذي ينوب عن الإمبراطور وقراراته لا رجعة فيها، وله وظيفة ثانية وهي وظيفة مالية أي جمع الضرائب وتأدية رواتب الجند والموظفين .

هذا وقد تم استحداث هذا المنصب من طرف الإمبراطور جوستينيان في بلاد المغرب بعد أن تمَت عملية الاحتلال والتوسع في المنطقة، وهو منصب خاص بالإدارة المدنية وهي وظيفة عليا يتمتع صاحبها بالسلطة المطلقة قد تعادل سلطة الإمبراطور في إمبراطوريته، بحيث يكون الحاكم العام يبتَ في كل المهام الإدارية من تشريع إدارة وقضاء ومالية .

كما أنه يقترح على الإمبراطور حكاما للولايات الذين يشرف بدوره عليهم وسياستهم في الولايات التي تم تعيينهم فيها، كما يتلقى الأوامر مباشرة من الإمبراطور و القرارات و المراسيم ويلزم الحكام بتنفيذها، فهو بذلك صلة الوصل بين الإمبراطور وحكام الولايات ، وقد كانت له صلاحيات عديدة وامتيازات كثيرة حيث لقب بصاحب السيادة (Excellence) وصاحب العظمة (Manificence) وصاحب الرفعة (Sublimité) وكان أجره كبيرا وصل إلى مائة قطعة ذهبية، وهي قيمة كبيرة جدا تدل على مكانته و الدور الذي يلعبه الحاكم العام في الإمبراطورية البيزنطية .

هذا وقد ينظر الحاكم العام في جميع القضايا القضائية، فنجد أن صولومون لما كان واليا على بلاد المغرب كان مكلفا بالنظر في الدعاوى المرفوعة من قبل بعض ملاك الأراضي قصد استرجاع أراضيهم التي صادرها الوندال .

كما يشرف الحاكم العام على عملية جمع الضرائب حيث يذكر بروكوب أن الإمبراطور جوستينيان بعث بموظفين وهما تريفون (Tryphone) و اوستراتيوس (Eustratius) قصد وضع توزيع جديد للضرائب تحت إشراف الحاكم العام صولومون، وكان الحاكم العام يقتطع بنفسه منالمداخيل والمصاريف اللاّزمة لتسيير مقاطعته ، ويؤدي رواتب حكام الولايات والموظفين والقادة العسكريين وقد حددها جوستينيان بدقة .

كما كان للحاكم العام دور ديني، فقد كان يتصل بالأساقفة باستمرار لينظر في الدعاوى المرفوعة إليه حول أراضي الكنيسة التي صادرها الوندال، وكان الوالي يسهر شخصيا على حماية الكنيسة ويوفر لها كل الإمكانيات الضرورية لمواجهة باقي الأديان والمذاهب المعادية لها .

وله أيضا مهمة ترميم المنشآت الدفاعية وتشييد الحصون، وما يؤكد ذلك ورود اسم الحاكم العام في مختلف الإهداءات التي احتوتها المنشآت الدفاعية في بلاد المغرب، والهدف من هذه المنشآت هو حماية المكتسبات البيزنطية والفرد البيزنطي من الهجمات والثورات التي كانت تقوم بها الممالك المورية على مستوى المدن و الأرياف .

أول من تقلد منصب الحاكم العام ببلاد المغرب القديم في الفترة البيزنطية هو أرخيلاوس (Archelaous) سنة 534م ، وقد تقلد مناصب مماثلة في كل من إقليم إليريا و بيزنطة، كما كان يشغل منصب أمين المال في الجيش الذي قاده بليزايوس عل الوندال بلاد المغرب .

يساعد الحاكم العام في بلاد المغرب مجموعة من المستشارين (Consiliari) و الأعوان في العدل وتسيير المحاكم وأعوان القضاء والديوان والذي يصل عدده إلىثلاث مئة وستة

وتسعون موظفا، موزعين على عدد من المكاتب (قسم منها يضم حوالي ثمانية وتسعون موظفا مكلفا بالمواضيع القضائية وقسم مكون من مائة وثلاثون موظفا مكلفا بالمالية وقسم يتكون من مائة وثمانية وستون موظفا وهم صغار الموظفين أو الملحقين) ، وكانت الإدارة في مجملها تنقسم إلى عشر عشرة مكاتب، أربعة منها مكلفة بالإدارة العامة للمالية وعلى رأسها أمناء المال (Numerarius) وأجرتهم ثلاثة وعشرون فلسا ذهبيا، ويعمل المكتب الخامس على تطبيق تعليمات الحاكم العام، وهناك مكتبان مكلفان بتحرير العقود والاهتمام بالوثائق المحفوظة وبعض الجوانب القضائية، وينظر المكتب الثامن في الشكاوى ومختلف الالتماسات المرفوعة إليه، والمكتبان التاسع والعاشر أحدهما مكلف بالخدمة العمومية وعمله كبير ومهم بالنظر إلى حجم المنشآت الدفاعية التي أقيمت ببلاد المغرب و المكتب الأخر مهمته إدارة الخزينة وترتيب مصاريف الولاة، وكان للوالي خمسون حارسا شخصيا (Singulari) وخمسة أطباء (أجرتهم تصل إلى 99 فلسا ذهبيا وهي أجرة رفيعة جدا) وله مدرسون وخطباء (يتقاضون 35 فلسا ذهبيا) .

4- حكام الولايات ومهامهم:

بالرجوع إلى المرسوم الذي بعث به الإمبراطور جوستينيان إلى قائد الحملة بليزاريوس بعد نجاح الحملة على بلاد المغرب، وبالنظر إلى ما تضمنه المرسوم من كيفية تقسيم وتنظيم بلاد المغرب إداريا وعسكريا، حيث أمر بتعيين ثلاثة حكام برتبة قناصل وثلاث حكام برتبة رئيس في الولايات الست التي تم اعتمادها مع اختلاف بسيط، وهو أن الطرابلسية التي كانت تسير في الفترة الرومانية المتأخرة من طرف حاكم برتبة رئيس عيَن عليها الإمبراطور جوستينيان حاكم برتبة قنصل.

كما عين على نوميديا حاكما بدرجة رئيس والتي كان يديرها قنصل في الفترة الرومانية المتأخرة، وقد يعود سبب هذا الإصلاح الإداري من طرف الإمبراطور إلى الأوضاع الأمنية وعجز بيزنطا عن التحكم في المنطقة وكثرة الحروب من طرف المور، خاصة في الولايتين الطرابلسية ونوميديا ذلك أن إخضاع طرابلس ربما كان أسهل من إخضاع نوميديا التي عرفت مقاومات كثيرة قوية وشرسة لا سيما في قسمها الجنوبي وفي منطقة الأوراس، التي لم تستطع بيزنطا إخضاعها، ربما هو السبب الذي دفع بالإمبراطور إلى تعين حاكم برتبة رئيس بدل قنصل لأنها لم تخضع بعد للاحتلال و لازالت بها ثورات مورية كما كانت الولايتان البيزاكينا والبروقنصلية تحت حاكم برتبة قنصل بينما تم تعيين حكام برتبة رؤساء على الموريطانيات الثلاث .

وكانت هناك أعداد من المكاتب احتوت على خمسون موظفا مساعدا للوالي في تسيير ولايته، كما كان له مستشاريين وكتاب مكلفين بالحسابات المالية والوثائق و المهام القضائية .

5- التنظيم الإداري لبلاد المغرب في عهد خلفاء جوستينيان :

توفي الإمبراطور جوستينبان في 14 نوفمبر 565م، و خلفه في الحكم جوستان الثاني(justin II) ، حيث لم تشهد فترة هذا الأخير 565-578م وفترة تيبار كونسطونس (Tibère) 578-582م تغيرات كثيرة في المجال الإداري، فقد سارت بلاد المغرب على النهج الذي سارت عليه في عهد الإمبراطور جوستينيان، وقد تميزت فترة جوستان الثاني وتيبار بإخماد بعض الثورات التي تواصلت، حيث تمكّنا من إخماد ثورة غرمول (Garmule) وتمكن موريس فيما بعد من إخماد ثورة سنة 569م وتم التحالف مع قبائل الجرامنت ، كما عرفت فترة جوستان الثاني حروبا ومعارك مع الفرس في حدود سنة 571م، كما استطاعت قبائل القوط الشرقيين التوسع في الأقاليم الرومانية ما بين 571-572م .

تميزت فترة موريس(Maurice) 582-602م بإصلاحات إدارية، حيث أعاد تنظيم ولايات بلاد المغرب وتوزيعها، وقام باقتطاع طرابلس من مقاطعة بلاد المغرب وربطها إداريا بمقاطعة مصر، كما قام بإلغاء ولاية موريطانيا القيصرية وأنشأ موريطانيا الثانية وهي وحدة إدارية تتكون من سبتة و جزر الباليار وبعض الممتلكات البيزنطية في شبه الجزيرة الايبيرية .

وأهم شيء تم تجديده من طرف موريس هو إنشاء منصب جديد أو رتبة مدنية وعسكرية جديدة في بلاد المغرب وهي: منصب الارخون(Exarque) حيث وضع بذلك حدًا فاصلا لمبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية، فأصبح الأرخون يجمع بين السلطتين فهو الحاكم العام والقائد الأعلى للجيش، ويأتي بذلك الارخون في السلم الإداري البيزنطي في المرتبة الثانية بعد الإمبراطور مباشرة، شغل هذا المنصب كل من هرقليس (Héraclius) سنة 608م و جرجير (Grégoire) سنة 646م .

رجع الحكم بعد وفاة الإمبراطور موريس سنة 602م إلى الإمبراطور فوكاس(Phocas) بعد أن قام هذا الأخير بالانقلاب على الإمبراطور موريس بمساعدة الجيش البيزنطي وأمر بقتله وعائلته، ونصب نفسه إمبراطورا جديدا على بيزنطا بقرار من مجلس الشيوخ في 23 نوفمبر 602م، عرفت فترة فوكاس ضعفا كبيرا في كل أقاليم الإمبراطورية البيزنطية وانقلابات كبيرة على غرار بلاد المغرب التي كانت تحت قيادة هرقليس والتي ربما شهدت نوعا من الأمن والسلم مع القبائل المورية .

اعتلى بعد ذلك هرقليس(Héracliu) عرش الإمبراطورية البيزنطية سنة 610م إثر انقلاب قام به أبوه الذي كان في منصب أرخون إفريقيا، إذ اعتلى عرش الإمبراطورية وهو في

سن الستينيات وهو من جنرالات القائد موريس، عينه الإمبراطور موريس على رأس مقاطعة المغرب رفقة أخيه جريجوار سنة 608م ، والذي كانت تربطه به علاقات حسنة نتيجة مشاركته في الحروب ضد الفرس والنقلاب على الإمبراطور فوكاس سنة 610م، والذي سيحقق انتصارا كبيرا يجعل منه إمبراطورا على بيزنطا في السنة نفسها ، ولكن شح المصادر يجعلنا نجهل الكثير عن هذه الأحداث سوى الأمن والاستقرار الذي عرفته بلاد المغرب في هذه الفترة، الأمر الذي دفع بالإمبراطور إلى التفكير في نقل مركز القيادة والعاصمة من القسطنطينية إلى قرطاج ، وذلك للحنين الذي كان يكنه هرقليس لبلاد المغرب التي يعرفها تمام المعرفة .

وفي سنة 646م تم اغتصاب الحكم من طرف جرجير أرخون إفريقيا، حيث اغتنم الأزمة التي عاشتها بلاد المغرب وتدهور الأوضاع في السلطة المركزية، حيث انتصب إمبراطورا على بيزانطا وأحدث تغيرات إدارية، حيث نقل مقر حكمه من قرطاج الى سبيطلة استعدادا لمواجهة المسلمين العرب الذين كانوا وقتها قد احتلوا كلاً من مصر وقورينائية وطرابلس، حيث لعبت القبائل المورية الدور الكبير في إضعاف السلطة البيزنطية والتي مهدت للفتح الإسلامي لبلاد المغرب القديم مع أواخر النصف الأول من القرن السابع للميلاد .

وما يمكن قوله في أخر الفصل أن السياسة الإدارية البيزنطية في بلاد المغرب ارتكزت على سلطتين للتحكم في المنطقة، وهما سلطة حاكم الإدارة المركزية وهو البرايطور أو الحاكم العام الذي منحت له مهام وامتيازات كبيرة نظرا للمنصب العالي الذي يحتله، فهو يحتل المركز الثاني في السلم الإداري في الإمبراطورية البيزنطية بعد سلطة الإمبراطور، كما كان لحكام الولايات أو الرؤساء سلطات وامتيازات واسعة في الأقاليم التابعين لها، بحيث تكون سلطة حكام الولايات تحت سلطة الحاكم العام وهو بدوره تابع مباشرة لسلطة الإمبراطور في العاصمة بيزنطا .

ومن غير الممكن أن تكون كامل بلاد المغرب قد خضعت للسيطرة البيزنطية وفي فترة وجيزة بمجرد سقوط الوندال ونجاح الحملة، خاصة إذا علمنا أن المناطق الغربية من قرطاج كلها كانت تابعة للقبائل المورية في الفترة الوندالية، من نوميديا شرقا إلى موريطانيا الطنجية غربا، ومن غير الممكن التوسع على حساب المملك المورية دون أي رد فعل وأراضيهم تسلب منهم من طرف الجيوش البيزنطية، حيث عمل الإمبراطور منذ البداية على استمالة القبائل المورية وعدم التعرض لها.

ويمكن القول أيضا إن التقسيم الإداري الذي أقرَه الإمبراطور في الرسالتين التي بعث بهما إلى الحاكمين العسكري و المدني، لم يكن أكثر من تقسيم على الورق إذ لم يطبق على أرض الواقع، فهو هدف وطموح كان الإمبراطور يسعى لتحقيقه، وما يؤكد عدم السيطرة على الأقاليم

المذكورة في المرسوم، أن المناطق الثلاث(طرابلس،البيزاكينا،زغوان) والتي ربما تم إخضاعها بالفعل وضعت تحت سلطة حاكم مدني برتبة قنصل، أما المناطق الغربية لها فقد وضعت تحت سلطة حاكم برتبة رئيس من فئة الفرسان، أي أنها تسير من طرف قائد عسكري وذلك دليل عدم خضوعها، مع كثرة الصراعات و الحروب فيها خاصة في نوميديا وموريطانيا السطايفية وموريطانيا الطنجية .

وهو ما يظهر في إقليم موريطانيا القيصرية الذي كان خارج السيطرة البيزنطية ما عدا مدينة قيصارية الساحلية التي لم يكن من الممكن الوصول إليها إلاَ عن طريق البحر لأن الأراضي الداخلية كانت تحت سلطة المور ، كما كانت المنطقة الغربية ملجأ للعديد من القادة العسكريين البيزنطيين المتمردين على السلطة و للقادة المور بعد الهزائم ضد الاحتلال البيزنطي مثل ما حصل مع ملك الأوراس يوداس الذي انسحب إلى قبائل الغرب بعد فشل ثورته أمام القائد صولومون، الأمر الذي يقودنا إلى الاعتقاد في أن المناطق الغربية -غرب نوميديا- مستقلة عن الأراضي البيزنطية .

كما أن تحالف القبائل المورية مع السلطة البيزنطية مع بداية الحملة لم يكن حبا للبيزنطيين ولا للسياسة التي انتهجوها في بلاد المغرب، حيث إن هدف الممالك المورية من هذا التحالف هو من دون شك المحافظة على الأقاليم الموجودين فيها في ظل التعاون المؤقت وانتظار الفرصة السانحة والوقت المناسب للقضاء على الاحتلال البيزنطي في المنطقة، و هذا التحالف البيزنطي مع بعض القبائل المورية ربما كان من ورائه شروط يلتزم الطرفان بها، ويظهر ذلك في تغيير العلاقات بين القبائل المورية والإمبراطورية البيزنطية مع بداية الحملة وسياسة القائد بليزار وما نتج بعد مغادرته لبلاد المغرب تاركا الحكم للقائد صولومون .

وما يعكس العلاقات المورية البيزنطية هي السياسة الدفاعية الكبيرة التي عملت السلطة البيزنطية على تطبيقها في بلاد المغرب القديم، وكثرة المنشآت الدفاعية للتحكم في الأوضاع الأمنية والقضاء على الثورات المورية الكثيرة، وهو ما سنحاول أن نعالجه في الفصل الخاص بالسياسة العسكرية البيزنطية في بلاد المغرب القديم